الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.4/33/L.22
29 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الرابعة
البند ٢٤ من جدول الاعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

كلمة القاها السيد تنقيرى منصور عمر من الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (جبهة بوليساريو) في الجلسة الثانية والعشرين للجنة الرابعة المعقودة في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ (١)

أود قبل كل شيء أن أؤكد لكم كامل امتنان وتشكرات وفدنا على سماحكم لنا بالاشتراك في مناقشات لجنتكم في الدورة الحالية .

وننتهز هذه الفرصة للاعراب لسعادتكم ، سيدى الرئيس ، ولبقية اعضاء مكتب اللجنة الرابعة عن كل تهانينا .

ان قبول وفد عن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (جبهة بوليساريو) في اللجنة الرابعة للجمعية العامة يشهد ، ولا ريب في ذلك ، على الاهتمام الذى توليه الامم المتحدة لكفاح الشعوب الافريقية التي مازالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

والحق ان مصير هذا الاقليم الافريقي الواقع ضحية لغزو استعمارى يرتبط ارتباطا خلقيا لا يقبل الفصم بمصير الاقاليم الافريقية الاخرى التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية . ولا يمكن فصل مصير الشعب الصحراوى عن مصير الشعوب الاخرى في افريقيا . افريقيا ، تلك القارة التي بفضل كفاحها اصبح حق الشعوب في التحكم في مصيرها يفرض نفسه على المجتمع الدولي بوصفه مبدأ مقدسا .

---

(١) نص موزع وفقا لمقرر اتخذته اللجنة الرابعة في جلستها الثانية والعشرين المعقودة في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

ان الكفاح الباسل الذى يخوضه اليوم الشعب الصحراوى بقيادة ممثله الوحيد والشرعي ، جبهة بوليساريو ، لاحباط عملية استعمارية سافرة ، ليس سوى استمرار تاريخي لكفاح الشعوب الاخرى في افريقيا وفي العالم من اجل استرجاع سيادتها الوطنية واقرار حقوقها المشروعة .

والحق ايضا ان غزو الجيوش المغربية ـ الموريتانية للصحراء ذلك الغزو الاجرامي والتوسعي ، ليس سوى واحد من المعاقل الاخيرة للاستعمار الذى اتخذ لتصرفاته اشكالا جديدة الا انها ليست، قطعا ، اقل ايذاء من وجوه الاحتلال الاجنبي الاخرى .

ان مصير هذه العملية الاجرامية هو المصير الذى يعده التاريخ ، حتما ، لأية عملة من هذا النوع .

لقد وقف ملك المغرب وشركاؤه عائقا معاندا لمجرى التاريخ وارتكبوا خطأ جسيما حين ظنوا انه بمكنهم في نهاية هذا القرن العشرين ، ان يخضعوا شعبا رغما عن ارادته .

وبالفعل ، فان افريقيا التي يتميز تاريخها بالكفاح البطولي ضد الاضطهاد والاحتلال الاستعمارى لا يمكن ان تسمح اليوم باخضاع شعب افريقي للسيادة ، حتى لو كانت الاطماع والحملات الاستعمارية صادرة عن دولتين افريقيتين .

ان الحرية واحدة ولا تقبل التجزئة . وماكان صالحا بالنسبة للشعبين الموريتاني والمغربي اللذين عانيا من الاستعمار ، فهو صالح للشعب الصحراوى ، الا اذا كان العدل عدلين والحق حقين .

لقد كان تعلق قارتنا بالحرية وباحترام حقوق الشعوب في التحكم في مصيرها بنفسها احد العوامل الدائمة التي بفضلها حظيت موريتانيا ، ومازالت تحظى بمؤازرة الدول الافريقية لها والتصدى للدفاع عنها ضد المطامع التوسعية المغربية .

ولكننا ، ويا للأسف ، قد شاهدنا ان النظام الموريتاني القديم كان سريع النسيان حيث قبل ان يشترك مع المغرب في عمل اجرامي لا يرمي الى منح شعب افريقي من ممارسة حقه المقدس في تقرير المصير والاستقلال فحسب ، بل وأيضا الى التنكيل بهذا الشعب وابادته عن بكرة ابيه .

ان اتفاق مدريد الثلاثي المزعوم ليس مجرد جريمة ضد الشعب الصحراوى ، بل انه ايضا صفعة لافريقيا والمجتمع الدولي طالما ان دوافعه الحقيقية هي الاخلال بالسلم والاستقرار في قارتنا . ان محاولة ابادة الشعب الصحراوى واحتلال وطنه ليست بالنسبة للمغرب والمتواطئين معه سوى ممر يعبرونه قصد اصابة افريقيا في المواقع الاكثر حساسية لديها واثارة التناحنات الدامية فيها بسبب منازعات على الحدود .

ومن حسن الحظ ان افريقيا بفضل نضجها السياسي قد وضعت في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية مبادئ مقدسة تقر حدود البلدان غداة استقلالها بصفتها حدودا الزامية بين الدول .

وبالتالي فان الدفاع عن احكام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية اصبح التزاما تتحمله كل دولة

افريقية ، وهو يضيف الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتضمن في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) اسهاما لم يسبق له مثيل . وبذلك نشأ قانون دولي وضعي حقيقي ، يكتسي تطبيقه صبغة الالزام بالنسبة للدول ، عن التقاء ارادة منظمتين مصممتين على حماية ومساندة حق الشعوب في التحكم في مصيرها وفي صيانة سلامتها الاقليمية ضد الاستعمار والتوسع . وفي نظر هذا القانون ، يجب على كل دولة ان تمتنع عن القيام بأى فعل من شأنه ان يلحق اقل ضرر بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الادارة الاستعمارية . ومن واجب الدول فضلا عن ذلك ، مساعدة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية على استرداد سيادتها الكاملة .

ان أى موقف او تصرف مخالف سيعتبر انتهاكا حقيقيا لقاعدة قانونية مقدسة لا يمكن قبوله ، ونيلا من ثمار بضعة قرون من كفاح الشعوب في سبيل استقلالها . وسيكون ، بالتالي ، اهانة للبشرية جمعاء .

ان الاطراف في اتفاق مدريد المزعوم حاولت احتلال الصحراء الغربية وابادة شعبها الأعزل ، غير مكترثة بهذا القانون ومنتهكة لكل الاخلاق الدولية .

وسيقال محفوظا ان الشعب الصحراوى اعلن على لسان جبهة بوليساريو ، ممثله الشرعي والوحيد ان هذا الاتفاق المزعوم باطل وكأنه لم يكن .

على ان المجتمع الدولي لم يكن اقل وضوحا ، حيث اكد في قرارات عديدة ان مسألة انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية قائمة بكل عنوانها كمشكلة استعمارية خاضعة ، كما كانت في الماضي للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وللجمعية العامة .

ان عناصر الحالة المستعرضة هي الاساس الشرعي الذى انبنى عليه موقف الامم المتحدة . ويمكن تلخيص هذه الحالة كما يلي :

- الصحراء الغربية اقليم واقع تحت السيطرة الاستعمارية الاسبانية ، وتفصل هذا الاقليم عن موريتانيا والمغرب حدود ثابتة اعترفت بها وأقرتها افصح المعاهدات الدولية .
- هذا الاقليم له سيد ، هو : الشعب الصحراوى الذى لا يمكن ان ينقص من سيادته المشروعة وجود الاستعمار الاسباني ، لأن السيادة عنصر موضوعي وهي صلة لا انفصام لها بين العنصر الاجتماعي والعنصر الجغرافي او الطبيعي . وهو بعبارة اخرى جوهر السيادة كما يعترف بها القانون الدولي الوضعي .

ان الخصائص الناشئة عن هذه السيادة تعطي لكل شعب حق الدفاع عن نفسه ضد الاحتلال ايا كان مصدره ، حقا غير قابل للتصرف وحقا ثابتا .

ولقد قامت الامم المتحدة كما كان شأنها في كل حالة استعمارية بعمل ملموس هو دراسة واستطلاع الحالة في الصحراء الغربية سمح للمجتمع الدولي بتقصي اكثر ما يمكن من المعلومات ان لم يكن قد سمح بالتثبت من كافة عناصر الحالة .

ففي شهر أيار/مايو ١٩٧٥ اوفدت الى عين المكان بعثة تابعة للامم المتحدة لتقصي الحقائق بقيادة عدد من الدبلوماسيين الكبار وموظفين دوليين لا يمكن لاحد التشكيك في خصالهم السياسية والاخلاقية (٢) .

وتقرير هذه البعثة لا يحتاج الى توضيح . واستعذركم في تذكير بعض ضحايا الجفاف الفكري او قصر النظر السياسي لبعض استنتاجات هذا التقرير . لقد لاحظت البعثة اثناء وجودها في الاقليم ان السكان يؤيدون الاستقلال ويعارضون المطالبات الاقليمية المغربية والموريتانية . وظهرت جبهة بوليساريو التي كانت تعتبر منظمة سرية حتى تاريخ وصول البعثة ، القوة السياسية المسيطرة .

لقد كان هذا الاستنتاج وحده يكفي لاحباط النوايا التوسعية للمغرب والمتواطئين لو لم تأت بعد ذلك بايام قليلة فتوى محكمة العدل الدولية التي قررت بعبارات لا تقل فصاحة ان الشعب الصحراوي يجب ان يتمتع بحقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وانقل من نص هذه الفتوى ما يلي (٣) :

" ... وعلى العكس من ذلك ترى المحكمة ان العناصر والمعلومات المقدمة لها لا تثبت قيام اية رابطة سيادة اقليمية بين اقليم الصحراء الغربية من جهة المملكة المغربية او الكيان الموريتاني من جهة اخرى . لذلك لم تلحظ المحكمة وجود روابط قانونية من شأنها أن تغير من تطبيق قرار [الجمعية العامة] ١٥١٤ (د-١٥) فيما يتعلق ... بتطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق اعراب سكان الاقليم عن ارادتهم اعرابا حرا وحقيقيا ."

وفي ضوء هذه الصكوك وامام المطالبة المشروعة للشعب الصحراوي باستقلاله ، اكدت الجمعية العامة مرة اخرى حق الشعب الصحراوي في التحكم في مصيره ولفتت الامين العام للامم المتحدة باتخاذ كافة التدابير اللازمة من اجل مساعدة شعبنا على الدفاع عن حقه في تقرير المصير والاستقلال ، في حين اصدر مجلس الامن الامر الى التوسعيين بالامتناع عن كل فعل من شأنه ان يهدد السلم والاستقرار .

وفي هذا المنظور الدولي تم في تاريخ ٣٠ اذار/مارس ١٩٧٦ ايفاد بعثة عن الامين العام بقيادة السفير ريد بساك للتنظيم والشروع في تنفيذ القرارات الدولية . والجميع يذكر المصير الذي

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، الفصل الثالث عشر .

(٣) الصحراء الغربية ، الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ، مجموعة ١٩٧٥ ، الفقرة ١٦٢ .

اعده المتمردون لهذه البعثة . فقد قامت حكومتا الرباط ونواقشط المعرمتان بتصرفات تخالف الالتزامات الواقعة عليهما بصفتهما عضوين في الامم المتحدة وقررتا التحايل على عمل الامم المتحدة ، على نحو انفرادى ، وذلك بغزو الصحراء الغربية عسكريا .

فوجود القوات التوسيعية المغربية ـ الموريتانية في بعض مناطق الصحراء الغربية هو محاولة مبيتة للتمرد على كل عمل دولي . وهكذا فان السلطات الاستعمارية المغربية ـ الموريتانية قد منعت ، بكل بساطة ، بعثة ريد بساك من دخول المناطق الواقعة تحت احتلال قواتها .

ومع ذلك ، فان سلطات الجمهورية الصحراوية لم تدخر اى جهد من اجل تمكين مبعوث الامين العام للامم المتحدة من اداء مهمته ، الا انه لا يسعنا الا ان نعرب عن اندهاشنا المذهل حين نكتشف ان الوثائق والتقارير ، وغيرها ، التي ابلغت الى اللجنة الرابعة او التي اعدتها امانة هذه اللجنة لا تتضمن اية اشارة الى الظروف التي انجزت فيها هذه المهمة .

وبالتالي فاننا نطلب ان يقدم تقرير البعثة التي قادها السفير ريد بساك الى الدورة الحالية للجمعية .

ان خلو الملف من هذه الوثيقة يعد تحريضا لمضمونه لا يجيزه اى تفسير .

ولن يكون لتحليل الملف في حالته الراهنة معنى ، طالما ان اعضاء اللجنة لم يطلعوا على هذه الوثيقة .

ونحن على يقين انكم تدركون اهميتها والمساهمة التي ستقدمها لاثراء الملف . ان جهل لجنتكم لها قد يلحق ضررا بكفاح شعبنا وقد يمس بواجب النزاهة وعدم التحيز الواجب على الامم المتحدة . لقد كانت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٢٢ وفية لمهمة الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار ، ولا سيما في الصحراء الغربية ، حيث اكدت من جديد حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال (الفقرة ١) وكلفت اللجنة الخاصة باستبقاء هذه المسألة قيد النظر (الفقرة ٤) مما يبين عزم الامم المتحدة على عدم الرضوخ لسياسة الامر الواقع وعلى تمكين شعبنا من حقه .

كما ان الطلب المقدم في الفقرة ٥ الى الامين العام لكي يوافي الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بتقرير في الموضوع يعكس حرص المجتمع الدولي المشروع على تنفيذ قراراته ، مع العلم ، طبعا ، بان الهيئات التنفيذية هي المسؤولة على متابعة الوضع ، والعمل ، خاصة ، على تنفيذ مقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن تنفيذا عادلا وسليما .

فالغاية من طلب الجمعية العامة الى الامين العام لكي يقدم لها تقريرا هي فعلا حماية حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال .

ويجب على اللجنة الرابعة ان تتقيد بما تتخذه من مقررات وان تقيّم نتائج تنفيذ هذه المقررات .

وهذا يعني على الخصوص انه يجب معرفة ما انجز في مجال حماية حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال منذ الدورات السابقة حتى الدورة الحالية . كما يجب على هيئات الامم

المتحدة بوجه خاص ان تعير هذه الحالة المأسوية ما تستحقه من الدرس لتحديد العقبات والمصاعب التي منعت الامم المتحدة من اداء مسؤولياتها على نحو فعلي ومن تحديد مسؤوليات المعتدين .

والحقيقة هي ان النظامين التوسعيين المغربي والموريتاني ينتهكان قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ويستغلان الجمود غير المقبول الذى تبديه الامم المتحدة . ويمثل التحدى الذى يوجهه التوسعيون للمجتمع الدولي تهديدا مباشرا لوجود الامم المتحدة ، واذا لم تكن الدول الاعضاء نفسها مرغمة على احترام ما تتعهد به من التزامات ، ولا سيما فيما يتعلق بمبادئ مقدسة ، فان الامم المتحدة ستفقد جوهرها وتخسر حتما الثقة التي تتمتع بها لدى الشعوب المكافحة من اجل تحريرها .

ومن شأن هذه الحالة ايضا ان تخلق سابقة لا مجال للشك في خطورتها وفي الحظر الذى تنطوى عليه بالنسبة للاقاليم الافريقية الاخرى الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او العنصرية . ومما يزيد من قلقنا وضوحا وشرعية هو ان افريقيا تجتاز فترة من اعسر الفترات في مجال انهاء الاستعمار بسبب المآسي الواقعة في الجنوب الافريقي والصحراء الغربية .

فمن واجب الامم المتحدة ان ترد على الارهاب الحكومي الذى تمارسه القوات التوسعية المغربية ـ الموريتانية في الصحراء الغربية بعمل حازم وجدير بالمسؤوليات المناطة بها ازاء شعب صغير مستهدف للعدوان والتنكيل والا فان المجتمع الدولي سيكون قد اشترك في النتائج المأسوية لمغامرة ملك المغرب والمتواطئين معه .

اما الشعب الصحراوى فانه ، من جهته ، مصمم اكثر من اى وقت مضى على الكفاح وراء جبهة بوليساريو ممثله الوحيد والشرعي من اجل اتمام تحرير وطنه من الاحتلال الاستعمارى . وذلك هو الاطار الذى يخوض فيه جيش التحرير الشعبي الصحراوى في كل يوم معارك ضارية ضد قوات الاحتلال . ان الانتصارات التي حققها جيشنا المقدام معروفة لدى الجميع لان جبهة بوليساريو لها كما تعلمون مزية لا جدال فيها وهي تقديم الدليل الى المجتمع الدولي بواسطة عشرات الصحفيين الذين يزوروننا كل يوم في المناطق المحررة وفي مناطق القتال ، على ما للشعب الصحراوى ولجيش التحرير الشعبي من قدرات على مجابهة تحدى التوسعيين . فرقعة المناطق التي يعزز فيها الشعب الصحراوى مواقفه فيها لا تنفك تتسع بفضل تحرير مناطق جديدة بينما تتضاءل باستمرار مواقع المعتدين في الجبهات المحتلة وتتعرض قواتهم يوميا للهجومات وتتكبد اثقل الخسائر . ولا يخفي على احد ان جيش التحرير الشعبي الصحراوى يمسك بزمام المبادرة في الميدان سواء في الجبهة الشمالية او الجبهة الجنوبية .

ان شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هو وحده صاحب السيادة على اقليم الصحراء الغربية وسلامته الاقليمية التي لا تقبل التجزئة . والجمهورية الصحراوية مصممة بفضل ما يخوله لها هذا الحق من قوة على انهاء نهب ثرواتها والاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حماية مياهنا الاقليمية التي تراقبها وحدات من جيش البحرية الصحراوية . وتقوم هذه الوحدات في حالة دفاع عن النفس ، بشن هجومات ضد البواخر التي تتعاطى القرصنة وبعمليات مطاردة داخل حدود مياهنا الاقليمية .

واستمرارا في عمله الاجرامي ضد شعبنا ، وامام فشله في مواجهة جيش التحرير الشعبي الصحراوى ، يقوم الطيران المغربي يوميا بقصف المدن والتجمعات المدنية ، مخلفا خسائر رهيبة .

في كل شهر ، يموت عشرات الشيوخ والاطفال والنساء العزل بنيران النابالم وشظايا القنابل في حين أن المحتشدات في الجهات المحتلة تعج بالمدنيين الابرياء الذين يتعرضون فيه للارهاب يوميا ، كما اصبحت المكافآت والامتيازات والاوسمة وغيرها التي يقلدها جلالة الملك الحسن الثاني لجلاديه في الصحراء مرهونة بعدد الجرائم التي يرتكبها كل واحد منهم ضد السكان الصحراويين .

واصبح تسميم المياه وقصف الماشية جزء من الممارسات التي يقوم بها المغرب في اقليم الصحراء الغربية .

وفي ٦ تشرين الثاني /نوفمبر الاخير تظاهر شعبنا في كامل ارض الوطن ولا سيما في المدن والقرى المحتلة . ولقمع المتظاهرين قام الجلادون التوسعيون بقتل العشرات من الاشخاص ، بينما يفنى في سجون الجيش الغازى ٨٠٠ آخرون ، من بينهم اطفال ونساء .

ويجرى في هذه الايام حبك مناورة اخرى ليست اقل خطورة الا وهي توطين عائلات مغربية في الصحراء الغربية . وهذا الموقف الذى يعكس احد المظاهر التقليدية الاكثر صلفا للاستعمار الدولي ، يأتي في الوقت الذى يوجد فيه جو موات لعمل تقوم به الامم المتحدة في الصحراء الغربية. وبالفعل ، فان ملك المغرب ، الذى يعلم اجماع الشعب الصحراوى على الاستقلال وضد التوسعيين يستعد للدخول في مرحلة جديدة من مغامرة تهدف الى خلق "صحراويين" مختلقين ، او "صحراويين" مزعومين . ويشكل ذلك وضعا بالغ الخطورة تسترعي انتباه المجتمع الدولي اليه ونطلب الى اللجنة الرابعة ان تتخذ التدابير الواجبة لاحباط هذه المناورة التي سيكون اهون ما ينتج عنها هو عراقيل امام عمل دولي في الصحراء الغربية والتي تهدف الى منع المنظمات الدولية من الاضطلاع بمسؤولياتها ازاء حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال .

لقد اقيمت مخيمات حقيقية للتدريب على طرائق لباس وعيش الصحراويين في الجنوب المغربي . وينتقل المتدربون بعد ذلك الى الصحراء الغربية لكي يتم عرضهم عندما يحين الوقت . ولكن ليعلم صاحب الجلالة ملك المغرب انه لا يخدع بذلك سوى نفسه .

ان الشعب الصحراوى سيتصدى لهذا التحدى . والحق هو اننا لا يمكننا ان نقلل مكتوفي الايدى امام هذا العدوان الارهابي الجديد ضد شعبنا ، ولو انه يتقمص شكلا خاصا وغير معهود .

ان هذه المناورة التي تريد ان تخدع المجتمع الدولي وتأخذه على غرّة يجب ان تحاربها الامم المتحدة بمطالبة النظام الاستعمارى والتوسعي بسحب السكان المغربيين الذين نقلوا الى الصحراء الغربية .

ان محاولات المغرب والمتواطئين معه ، وهي ولا ريب محاولات يائسة للتهوين طوال سنوات كاملة من سمة هذه الحرب الابادية ، او على الاقل لانكار وجودها ، تمثل استفزازا فاحشا لصدق

نية المجتمع الدولي . وسوف يذكر الجميع السياسة التي اتبعتها الحكومة المغربية والحكومة الموريتانية التي اطيح بها اللتين كانتا تدعيان امام المجتمع الدولي ان هذه الحرب ليست سوى وهم. الا ان ما كان وهما بالنسبة لاحداهما قد خرّب بلادها وادى في نهاية الامر الى الاطاحة بها ، بينما يقود الثانية الى هاوية ويعد لها بذلك نفس المصير البئيس الذى كان لشريكها ولد داده .

وهكذا فان الحقيقة انتصرت في النهاية على الاكاذيب والمحاولات الرامية الى اقرار امر واقع. ويبين ثقل هذه الحرب التحريرية واتساعها في كل يوم وكذلك مقاومة شعبنا ، ان المغرب وموريتانيا يقومان بمغامرة اجرامية لا مناص من فشلها وانهما يزجان بمنطقتنا في حرب استعمارية ضد شعب افريقي .

ومع ذلك ، يكفي قليل من سداد الرأى والتبصر للقول بان المغرب وموريتانيا وهما بلدان لم تمنحهما الطبيعة الا قليلا من الحظوة ، مطلوب منهما ان يواجها على سبيل الاولوية معركة التخلف ، كان يجب عليهما ان ينفقا على تحقيق الرفاه لشعبيهما تلك المئات من ملايين الدولارات التي ينفقانها في عملية اجرامية هي هذه الحرب غير العادلة . ومما يزيد في خطورة ذلك ان الاموال والتبرعات التي يمنحها بدافع انساني المجتمع الدولي والدول على اساس فردى ،لمساعدة المغرب وموريتانيا على التصدى للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية يحولها هذان البلدان عن هدفها الاصلي لشراء معدات حربية بينما يهلك سكان ابرياء نتيجة للجفاف وضعف سوق العمالة . والاخطر من ذلك هو تلك الضرائب التي تفرض لتمويل الحرب على ذوى الدخل المتواضع من مستخدمي القطاعين العام والخاص والمساهمة المادية الاجبارية في المجهود الحربي المفروضة على اكثر المواطنين معاناة من الحرمان . ويكفي ان نحيل الى القوانين المالية المختلفة للمغرب وموريتانيا من عام ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ .

ذلك هو ما يجنيه الشعبان الموريتاني والمغربي من الحرب .

ان هذه الحرب التي يتحمل ملك المغرب وشركاؤه مسؤوليتها مستمرة في تقويض المعتدين انفسهم دون ان يمكنهم ذلك من تحقيق هدفهم البغيض في استعمار الصحراء . بل على عكس ذلك ، فان الشعب الصحراوى المجند كله وراء جبهة بوليساريو ممثله الوحيد والشرعي ، يعزز مقاومته ويقوى مؤسساته الحكومية والادارية في المناطق المحررة .

ان المغامرة التي سينتهي مصيرها الى ما انتهى اليه مصير جميع الحملات الاستعمارية والتوسعية التي عرفها التاريخ — والوضع الذى توجد فيه موريتانيا دليل على ذلك — التمادى المتهور لملك المغرب في خطته سيقود هذه البلاد حتما الى نفس الكارثة .

ولما عجز الاعداء عن احتلال الصحراء الغربية استنجدوا باحلاف عسكرية ، فاضطر شعبنا الى مواجهة جبهات عديدة مجهزة باحدث الوسائل الحربية واكثرها دمارا .

لقد هلك المئات من المدنيين تحت القصف بالنابالم والغاز الكيريتي وواصل شعبنا صموده في وجه هذه الجريمة .

ولكن ، مهما كانت احلاف الغزو ، فانها لن تستطيع ان ترد الشعب الصحراوى عن كفاحه الذى سيتواصل حتى التحرير التام لبلادنا .

واذا لم يجعل حد لسياسة الاحلاف العسكرية الرامية الى ابادة شعبنا على ارض وطنه ، فان الجمهورية الصحراوية بصفتها دولة ذات سيادة لن تجد لنفسها بديلا عن طلب المساعدة واختيار سياسة الاحلاف للدفاع عن نفسها ضد هذا العدوان .

ان التطورات الاخيرة تستدعي وضع بعض النقاط في اماكنها وتقديم بعض التوضيحات والبيانات وذلك امر ضرورى لرفع كل التباس او سوء تفاهم او غموض .

وبالفعل ، فان تورط التوسعيين في حرب العدوان والابادة الجماعية ضد شعبنا قد افضى بموريتانيا الى الدخول في مرحلة جديدة منذ الاطاحة بنظام ولد داده في ١٠ تموز/يوليه الاخير .

لقد اعترف القادة الموريتانيون الجدد بأن هذه الحرب غير عادلة وبأنها ، علاوة على ذلك ، قد قادت موريتانيا الى الافلاس . ولذلك فان موريتانيا لم يعد يمكنها الاستمرار فيها .

ولما كانت حكومة الجمهورية الصحراوية مستعدة دائما للاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية ، وحرصا منها على اقرار العدالة والسلم والاستقرار في المنطقة ، فانها قررت على اساس انفرادى ومؤقت وقف اطلاق النار في موريتانيا التي تشترك قواتها ، مع ذلك ، الى جانب القوات المغربية في عملية اجرامية تهدف الى ابادة الشعب الصحراوى .

ان هذا القرار التاريخي يعكس ليس فقط رغبة الدولة الصحراوية في مساعدة الشعب الموريتاني على الخروج من الحرب التي ليست في الواقع حربه ، بل وايضا على التوصل الى سلم مع موريتانيا تكون بالطبع قائمة على الاحترام المتبادل للاستقلال الوطني والوحدة الاقليمية لكل من البلدين . ولكن لابد لنا من أن نلاحظ ، من خلال اللقاءات على الصعيد رئيسي دولتينا بطرابلس في الجماهيرية العربية الليبية في تاريخ ١٨ تشرين الاول/اكتوبر الاخير ، ومن خلال المفاوضات على صعيد الوزراء في باريس وباماكو ان الرغبة السلمية التي يظهرها الموريتانيون تخفي نوايا مبيتة .

فبينما لا تبرح الحكومة الصحراوية تعمل على صعيد الافعال من اجل تشجيع عملية احلال السلم ، تعمل الحكومة الموريتانية على استمرار وتهديد حالة يستمر فيها الشعب الصحراوى في معاناة مأساة العدوان المغربي - الموريتاني ، وتفسح من جهة اخرى ، المجال لموريتانيا باعادة تنظيم قواتها لكي تواصل ، بأكثر ضراوة ، ابادة شعبنا واحتلال وطنه . ان موقف الحكومة الموريتانية يجبرنا على القول بأنها لا تريد سوى الخروج من الحرب دون اقامة السلم . وان الادبار بهذه عن مناخ السلم هو موقف غير مسؤول وينم صراحة عن ارادة موريتانيا في استئناف المعارك . ولا يخفي على احد ، من جهة اخرى ، ان الحكومة الموريتانية تقوم منذ شهر تموز/يوليه بعمليات تجنيد مكثفة وبتجميع قواتها في الجهات المحتلة من الصحراء الغربية .

ان الحكومة الصحراوية ما انفكت تطلب من الحكومة الموريتانية بروح اخوية ، وتهيب بهـــا ، ان تتحمل مسؤولياتها امام التاريخ . وقد استرعينا انتباه الحكومة الموريتانية خاصة الى ان موقفهـا يشكل في الواقع تنصلا من المسؤولية وارتدادا عن السلم .

من ذلك ان الحكومة الموريتانية تبذل كل ما في وسعها لانهاء الهدنة على الميدان ، عوضا عن تشجيع جهود السلم التي تبذلها جبهة بوليساريو .

ان التذرع بالضغوط التي يدعي القادة الموريتانيون انهم يتعرضون لها لا يمكن ان تكـون عذرا كافيا لمنعهم من الاستجابة الى دينامية السلم التي انشأتها جبهة بوليساريو ؛ الا ان الواقع هو ان القادة الموريتانيين متمسكون بالتحالف مع المغرب في المغامرة العدوانية ضد الجمهوريـــة الصحراوية ، الامر الذى لا يمكنه الا ان يشجع تعنت ملك المغرب ضد السلم وانهاء العزلة الـــتي اصبح فيها منذ ان نشأ جو السلم بين الجمهورية الصحراوية وموريتانيا .

ان المغرب الذى اشتدت عزلته الدبلوماسية ، ولا سيما في افريقيا ، من جراء التطورات التي يشهدها الوضع في الصحراء الغربية يسعى الى عرقلة كل مجهود سلمي ، مستخدما في ذلك موريتانيا كبش الفداء .

لكن المدهش في الامر هو ان موريتانيا لا يبدو انها قد استخلصت بعد العبرة من تحالفهـا المنافي للطبيعة مع المغرب ضد الاعتداء على الشعب الصحراوى .

ولتعلم الحكومة الموريتانية ان ملك المغرب ما يزال متعنتا ومتشبثا بخطئه في يأس وبـــدون جدوى . وان المغرب سيستمر ما دامت موريتانيا متواطئة معه ، في اتباع سياسته غير المتعلقة ، رافضا كل الجهود السلمية ، ومشجعا ، بذلك ، استمرار الحرب التي لا يمكن ان تسفر عن تدويل هـــذه الحرب الذى تقع مسؤوليته على المعتدين المغربيين والموريتانيين .

ان المجتمع الدولي يقدر بالتأكيد ابعاد وخطورة هذا الوضع ، وهو مطالب ، وفقا للواجب المناط به ، باتخاذ التدابير اللازمة لحمل المتمردين المغربيين والموريتانيين على انهاء هذه الجريمة التي ترمي الى ابادة شعب والتي ستتسبب نتائجها في خراب ودمار اقليم افريقي بأكمله . ويتعـين على المجتمع الدولي خاصة وضع موريتانيا امام مسؤولياتها لكي تنتهز فرصة دينامية السلم التي انشأتها جبهة بوليساريو . ويمكن لهذه الدينامية اذا ما قدرتها موريتانيا حق قدرها ان تكون اطارا لعملية خروج حقيقية من الحرب وعودة لسلم حقيقية وممكنة .

ان حكومة الجمهورية الصحراوية قد آزرت دوما وما زالت تؤازر جهود المجتمع الدولي من اجل انهاء هذه الحرب بين الاشقاء . فالكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الصحراوى ويضحي فيـــه وسيستمر يضحي بأنفس ما لديه كفاح شرعي لان الهدف الذى يرمي اليه حق مقدس ؛ حق يعـــترف به المجتمع الدولي لكل شعب ؛ حق تمثل حمايته أحـــد الاهداف الرئيسية للامم المتحـــدة ، والشعب الصحراوى لا يتميز عن الشعوب الاخرى ولا يمكنكم ان ترفضوا له ما هو مقبول بالنسبة لكافة شـــعوب المجتمع الدولي التي تمثلونها . وكما تتحمل الامم المتحدة واجب مساعدة كافة الشعوب على التحكم

في مصيرها وفقا للميثاق ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د—١٥) ، يتعين على الامم المتحدة ان تحمي حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال ، وان تجابه التحدى الذى يوجهه المعتدون المغربيون والموريتانيون للمجتمع وللاخلاق الدولية .

لقد أكدت جبهة بوليساريو من جديد في مؤتمرها الشعبي العام الرابع المعقود في واد نصر (الاقاليم المحررة) من ٢٥ الى ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، تصميمها على الدفاع عن استقلالها التام مع الالتزام باتباع سياسة حسن الجوار مع بلدان اخرى في المنطقة . فالجمهورية الصحراوية مكسب حققه الشعب الصحراوى بدماء شهدائه ، ولا يمكنه ان يتخلى عنه . وبالتالي فان مقررات " مؤتمر الشهيد سيدى ولد هيدوف " المعقود تحت شعار " الكفاح مستمر من اجل فرض الاستقلال والسلم " تعتبر ردا على المخططات والمناورات الرامية الى تشويه استقلال الصحراء الغربية بشكل لن يقهر الشعب الصحراوى أبدا .

لقد اعتبر المؤتمر الشروط والمبادئ التالية قاعدة لكل تسوية منصفة ودائمة للنزاع الذى تدور رحاه منذ ثلاثة اعوام بيننا وبين جيراننا في المغرب وموريتانيا :

(١) الاعتراف بالسيادة الوطنية لشعبنا على كامل اقليمه والاحترام لحقوقه المشروعة في تقرير المصير والاستقلال .

(٢) الاعتراف بالوحدة الترابية لوطننا ، وفقا لمبدأ احترام الحدود التاريخية لبلادنا الموروثة عن الادارة الاستعمارية والمعترف بها دوليا .

(٣) احترام جيراننا لمبدأ عدم استعمال القوة في علاقاتهم مع شعبنا وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

(٤) احترام جيراننا لمبدأ تسوية الخلافات بالطرق السلمية .

وقد ذكّر المؤتمر بان كفاحنا كفاح تحريرى من اجل الاستقلال الوطني ليس الهدف منه الاطاحة بنظم اجنبية . ولذلك فهو موجه ضد سياسة العدوان والتوسع التي تستهدف سيادتنا ووحدتنا الاقليمية وهو سيستمر بدون كلل حتى التحرير التام والكامل لاخر شبر من اقليم الجمهورية الصحراوية .

وطلب المؤتمر من الحكومة الموريتانية الجديدة :

(١) الاعتراف الرسمي بسيادة الجمهورية الصحراوية على كامل الصحراء الغربية ؛

(٢) اعادة الجزء الذى تحتله الى سلطات الجمهورية الصحراوية ؛

(٣) سحب القوات الموريتانية الى حدودها المعترف بها دوليا (حدود ١٩٦٠) .

ان سيادة الشعب الموريتاني لا يمكنها ان تكون سيادة حقيقية على حساب الشعب الصحراوى . وكذلك فان استقلال موريتانيا ، او حتى وجودها ، مرهون الى حد بعيد باستقلال ووجود الشعب

الصحراوى نظرا لان السياسة التوسعية للنظام المغربي تستهدف كافة شعوب الاقليم وخصوصا منها الشعبين الصحراوى والموريتاني اللذين ما انفك هذا النظام يطمع فيهما .

ان الاصرار على انكار حق شعبنا غير القابل للتصرف ، في سلم حقيقية وعادلة تكون قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة ، هو استمرار في التمنت على نحو خطير في مواصلة الغزو الاستعمارى لبلادنا ، وموريتانيا هي احدى الدولتين اللتين ارادتا الحلول محل الاستعمار الاسباني مع تحمل مسؤولية ذلك بكل نتائجها .

ان القادة الموريتانيين يتكلمون عن السلم الا ان موقفهم يحمل على الاعتقاد بان السلم التي يريدونها للشعب الصحراوى هي سلم المقبرة ، وهذا خطأ فادح كان مصدر الكارثة التي حلت بالنظام القديم . ان تجربة ثلاثة اعوام من الحرب يجب ان تبين ان هذا النوع من الاطماع لابد وان يتحطم على صخرة ارادة وقدرة الشعب الصحراوى .

اما المغرب ، المستمر في سياسته العمياء وغير المسؤولة ، فانه يتعين على المجتمع الدولي ان يرغمه على ان يكون في مستوى الهدنة ، وان يوقف عدوانه ضد الشعب الصحراوى لان استمرار وجود قواته في المناطق المحتلة ونقل السكان المغربيين الى الصحراء الغربية يمثلان شهادة على الاستمرار في سياسته العنيدة والتمرد على المجتمع الدولي .

ان الشعب الصحراوى يكافح ، في حالة دفاع عن النفس ، ضد احتلال اجنبي ؛ ولا يترك موقف المعتدين الاجرامي اى خيار للشعب الصحراوى غير الكفاح من اجل البقاء .

ان خطة الشهيد الولي مصطفي سيد ، المتمثلة في نقل الحرب الى داخل بلاد العدو مكسب وحق مشروع للشعب الصحراوى . وقد قام جيش التحرير الصحراوى بعملياته داخل الاقليمين المغربي والموريتاني في شهر تموز/يوليه الاخير ، لصد العدو واضعاف مواقعه .

ولقد عمد التوسعيون اخفاء لضعفهم وعجزهم عن منع شعبنا من احراز الانتصارات في الكفاح ضد عدوانهم ، الى اتباع سياسة ذر الرماد في العيون بهدف تضليل الرأى العام الدولي وتحويل وجهة النزاع ؛ وتلك سياسة للاستعماريين معروفة معرفة جيدة .

ذلك هو في الواقع اساس كل الاتهامات المتكررة التي يوجهها ملك المغرب ضد بلدان المنطقة. ان جيش التحرير الشعبي الصحراوى يقوم بعملياته داخل حدود المغرب وسيستمر في شن هجوماته ضد اهداف عسكرية ما دام الجيش المغربي لم ينسحب من المناطق المحتلة في وطننا .

ونحن مقتنعون من جهتنا بأن المجتمع الدولي قد مل سياسة التصريح والتزوير المغربية التي لا تخدع في الواقع سوى واضعيها .

ان مسألة انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية التي ما تزال في الواقع من اختصاص الامم المتحدة تخضع كذلك لمسؤولية اسبانيا ، الدولة القائمة بالادارة ، ما دام حق الشعب الصحراوى في

تقرير المصير غير محمي . وكما ابرزنا ذلك اعلاه فان الفصل الابحراني المرتكب في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، يعتبر خيانة من الحكومة الاسبانية السابقة ضد الشعب الصحراوي . ومسؤولية اسبانيا قد نشأت كما تعلمون عن القرار ١٥١٤ (د-١٥) وعن الميثاق ولا سيما المادة ٧٣ منه .

ومع ذلك فان جبهة بوليساريو تبتهج بالتطور الاخير الذي شهدته علاقاتنا . فالاجماع الذي ابداه الشعب الاسباني الصديق على تأييد استقلال الصحراء يعكس الصلات التاريخية والاخوية التي وجدت دائما بين اسبانيا والصحراء الغربية . ويجد وفاء الشعب الاسباني لواجبه ولصداقته نحو الشعب الصحراوي تعبيرا له في اعتراف مجموع الاحزاب السياسية الاسبانية بحق الشعب الصحراوي في الاستقلال .

ان حضور وفد عن اتحاد الوسط الديمقراطي ، حزب الوزير الاول اد ولفو سواريز ، للمؤتمر الرابع لجبهة البوليساريو المعقود في وادي نصر بالصحراء الغربية في نهاية ايلول / سبتمبر الاخير ، والتوقيع بعد ذلك بايام قليلة على بلاغ مشترك بين اتحاد الوسط الديمقراطي وجبهة بوليساريو حدثان هامان في العلاقات بين بلدينا .

ونحن مقتنعون من جهتنا بأن سلوك اسبانيا لطريق الحكمة والعدل عامل سيكون حاسما بالنسبة لمستقبل العلاقات بين البلدين ، وحافز على التفاهم والتعاون على اساس الاحترام المتبادل .

ذلك هو الاطار الذي جرت فيه محادثات يومي ١١ و ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ بين وفد صحراوي بقيادة السيد محمد سالم ولد سالك عضو المكتب السياسي لجبهة بوليساريو ، ووفد اسباني متكون من السيد خافير روبيريز المسؤول عن العلاقات الخارجية في اللجنة التنفيذية لاتحاد الوسط الديمقراطي . وفيما يلي مقتطفات من البلاغ المشترك :

" تدخل هذه المحادثات في اطار عزم الطرف الاسباني على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الطرف الصحراوي وفقا للعلاقات التاريخية القائمة بين الشعب الصحراوي والشعب الاسباني ولمصالح كل من الشعبين ؛

" وقد أكد الوفد الاسباني مرة اخرى تعلق اتحاد الوسط الديمقراطي بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة وللقرار ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

" يبتهج اتحاد الوسط الديمقراطي بدينامية السلم التي خلقتها جبهة بوليساريو الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي المكافح ، حيث قررت من جانب واحد ، بصفة مؤقتة ، في تاريخ ١٢ تموز/يوليه وقف اطلاق النار في الاقليم الموريتاني ، واعربت عن عزمها على بذل كل الجهود من اجل احلال السلم من جديد في الصحراء الغربية .

" ويعتبر اتحاد الوسط الديمقراطي ان اية سلم في اقليم الشمال - الغربي الافريقي يجب ان تكون عن طريق احترام ارادة الشعب الصحراوي وحقوقه في تقرير المصير والحرية " .

ان هذا التضامن الدولي الذى يزداد اتساعا وفعالية ، والذى يشهد عليه تعزيز وتوسيع نظام العلاقات السياسية بين الجمهورية الصحراوية ودول ومنظمات سياسية اخرى في العالم مستمر في النمو .

ونحيي هنا البلدان والمنظمات الصديقة التي اعترفت بجبهة بوليساريو والجمهورية الصحراوية في هذه الظروف العسيرة بالنسبة لشعبنا .

ان تضامن المنظمات الدولية الذى يمثل وجودنا هنا شاهد عليه لهو عنصر تشجيع آخر لكفاحنا ودليل على ان المجتمع الدولي يرفض سياسة الامر الواقع والاحتلال الاستعمارى .

ان عملية انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية التي اعاقها الاعتداء المغربي — الموريتاني هي من اختصاص الامم المتحدة التي ما زالت مسؤولة عنها سياسيا وقانونيا . وتتبين من ذلك اهمية الدور الذى يجب ان تقوم به الدورة الحالية من اجل تجاوز مرحلة اعادة تأكيد المبادئ ، وفقا لما تقتضيه خطورة الوضع والاهمال المشروعة للشعب الصحراوى وواجب الامم المتحدة .

ان السياق الذى تعقد فيه الدورة الثالثة والثلاثون موات اكثر من اى وقت مضى لكي تقرر الجمعية العامة القيام بعمل يشرع الامين العام في تنفيذه .

ويتعين على اللجنة الرابعة بالخصوص ان تدرك العناصر الجديدة ، اى التطورات التي حدثت منذ شهر تموز/يوليه ، وما يكتسبه كفاح الشعب الصحراوى من اهمية تزداد باستمرار وذلك سواء على الصعيد الدولي او الصعيد الداخلي .

واى قرار تتخذه الدورة الثالثة والثلاثون من اجل حماية الشعب الصحراوى واقراره سيكون اسهاما لا يقدر ليس فقط في البحث عن تسوية سلمية نتمنى ايجادها بل وايضا وخاصة في المساعدة على تقدم القضية على صعيد منظمات دولية اخرى .

ان منظمة الوحدة الافريقية التي رفضت الاستسلام لسياسة الامر الواقع التي يتبعها المعتدون مؤيدة بذلك حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال قد حملت دائما الامم المتحدة مسؤولية انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية . ويوجد التعبير عن هذا الموقف في القرار الذى كرسته الدورة العادية الخامسة عشرة لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية [المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨] لمسألة كفاح الشعب الصحراوى من اجل استقلاله (٤) . فرؤساء الدول الذين لم يريدوا البتة ان يحلوا محل الامم المتحدة او ان ينازعوها في المطالبة بالملف ، قد ذكروا صراحة ، في الفقرة ٧ من قرارهم ان الملف يبقى معروضا على الامم المتحدة . وانتم مدركون ان مؤتمر رؤساء الدول هو اعلى جهة ، وانه لا يمكن لاية هيئة من هيئات منظمة الوحدة الافريقية ان تحل محله . وكل محاولة في الاتجاه المعاكس تكون تجاوزا للسلطة لا يمكن قبوله ، ومناورة تكاد تكون سافرة قصد منع الامم المتحدة من تحمل مسؤولياتها ازاء حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير والاستقلال .

---

(٤) انظر : A/33/235 Corr.1 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/RES.92 (١٥—٠) .